وزارة شؤون المرأة

المرأة الفلسطينية الأسيرة:

معاناة إنسانية مستمرة وإجراءات انتقامية متصاعدة

٢٠٢٥

إنَّ مجموعة واسعة من الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية المرتكبة بحق النساء والفتيات الفلسطينيات في جميع أماكن تواجدهن في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، تعكس سياسة الاحتلال الثابتة منذ عقود في استخدام العنف القائم على أساس الجنس ضد الفلسطينيين لترويعهم وإدامة نظام قمع يقوض حقهم في تقرير المصير، والتمتع بالحرية، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

لقد انتهجت قوات الاحتلال الاسرائيلي شن حملات الاعتقال الواسعة النطاق بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، وترسيخ جريمة الاختفاء القسري، وسياسة الحبس المنزلي. وتبعاً لدورها، وثقت وزارة شؤون المرأة ومنذ السابع من اكتوبر (٢٠٢٣) أنماطاً جديدة من الممارسات والجرائم المرتكبة والقائمة على أساس الجنس، والتي تهدف قوات الاحتلال الاسرائيلي من خلالها إلى النيل من الكرامة الانسانية للنساء والفتيات الفلسطينيات، وتهدد الحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والنفسية، والجنسية.

وفي يوم الأسير الفلسطيني، هذه المناسبة التضامنية، الانسانية، العالمية الهامة تطلق الوزارة هذا التقرير المصحوب بالأدلة ليكون مكملاً لسائر التقارير الوطنية الصادرة عن مؤسسات الدولة والمنظمات الحقوقية الأهلية، وكذلك التقارير الدولية الصادرة عن أجهزة الامم المتحدة، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والذي أكدّ على أنَّ الاحتلال الاسرائيلي يستخدم على نحو مقصود العنف الجنسي ويستهدف النساء والفتيات الفلسطينيات عبر مجموعة واسعة النطاق من الجرائم والانتهاكات متعددة الابعاد، وفي ظروف غامضة، كأداة واستراتيجية حرب للسيطرة على الشعب الفلسطيني وتدميره.

وقد خلص التقرير إلى تعمد قوات الاحتلال الاسرائيلي ترسيخ السياسات والممارسات والجرائم والانتهاكات بحق النساء والفتيات ووضعهن في ظروف احتجار واعتقال قاسية، وحاطة بالكرامة الإنسانية، وتهدد على نحو جاد حياتهن. وذلك، مع ارتفاع ملحوظ في اختفاء النساء والفتيات قسراً والاحتجاز في معسكرات ميدانية سرية. تحال النساء والفتيات إلى محاكم عسكرية تسعى إلى توفير غطاء قانوني يشرعن انتهاك المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي المستمر لحقوق هذه الفئة المحمية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين، ومعاملة أسرى الحرب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني، وأجندة المرأة، والسلام، والأمن. إنَّ الاعتقال الإداري – بلا اتهام أو محاكمة – والحبس المنزلي، إلى جانب الإعدام خارج القانون، والتفتيش العاري، والضرب والتنكيل، والتوعد والوعيد، والتعذيب، والتحقير الحاط بالكرامة، والابتزاز، والتجويع والتعطيش، والحرمان من النوم أو الفراش، والفورة، ومتطلبات النظافة الشخصية أو الاستحمام، التنمر، والتحرش أو هتك العرض والتهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب، والحرمان من الزيارة، والتواصل مع المحامي وبالتالي عدم الحصول على المساعدة القانونية، والمداهمات لغرف الأسيرات من قبل مصلحة السجون والحرمان من التعليم، وأداء

الشعائر الدينية، ومصادرة المقتنيات الخاصة، وفرض الغرامات المالية، ومنع إدخال الملابس، كلها ظروف تضع النساء والفتيات الفلسطينيات أمام احتمالات صعبة للنجاة. وهذا الأمر أيضاً ينسحب على النساء والفتيات المحررات ممن تزداد معاناتهن بسبب الآثار الصحية الجسدية، والنفسية، والجنسية، والاجتماعية والناتجة عن طول أمد فترة الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك صعوبة الاندماج في مجتمعاتهن.

وفي هذه المناسبة، تجدد وزارة شؤون المرأة التزامها وحرصها الدؤوب استناداً لبرنامج عمل الحكومة واستراتيجياتها العبر قطاعية، في اعلاء صوت الأسيرات الفلسطينيات وضحايا هذه الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية، المستمرة، وتنسيق الجهود الوطنية وعبر الوطنية لتوفير كافة أوجه الدعم والتمكين الاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني، والصحي لهن. والتعبئة الاقليمية والدولية عبر مشاركة هذه الحقائق المفجعة، والقاسية، والصادمة، مع كافة الجهات المعنية، وصولاً إلى الافراج الفوري وغير المشروط عن أسرانا وأسيراتنا، وتبيان مصير آلاف النساء والفتيات المختفيات قسراً. وتحقيق العدالة الجنائية للضحايا وفقاً لقواعد القانون الدولي الانساني وما يتيحه من خيارات وذلك بمحاسبة الاحتلال الاسرائيلي عن جرائمه وانتهاكاته، ومنع الافلات من العقاب، وذلك عبرّ ابتعاث لجان تحقيق وتقصي دولية مختصة، والمثابرة على الإجراءات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني المختص عالمياً.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

المحتويات

تقديم ٣

ملخص تنفيذي ٥

١. واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال ٦

١-١ احصائيات الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال ٦

١-٢ تطورات أعداد الأسرى والأسيرات خلال السنوات الأخيرة ٨

٢ .الانتهاكات الجسيمة بحق النساء الفلسطنيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي ٩

٢-١ ظروف اعتقال الاسيرات الفلسطينيات القاسية ١٠

٢-٢ التعذيب وسوء المعاملة اثناء التحقيق او الاحتجاز ١١

٢-٣: معاناة النساء خلال النقل عبر "البوسطة" ١٣

٢-٤: التحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والاغتصاب ١٣

٢-٥: الحرمان من الرعاية الصحية ١٤

٢-٦: سياسة العزل الانفرادي كأسلوب قمعي ممنهج ١٦

٢-7: النساء رهن المحاكمة والحبس المنزلي ١٧

٢-8 معاناة الأسيرات الحوامل في سجون الاحتلال الاسرائيلي ١٨

٢-٩ الاسيرات المحررت: معاناة مستمرة ١٩

٢-١٠:الاسيرات الامهات ٢٠

٢-١١: جريمة الاخفاء القسري للاسيرات من قطاع غزة ومصيرهن المجهول ٢٤

٣ التوصيات ٢٦

المراجع ٢٧

الملخص التنفيذي

يتناول التقرير في المحور الاول واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث شهدت الفترة الممتدة من السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى أبريل ٢٠٢٥ تصاعداً خطيراً في وتيرة الاعتقالات بحق النساء الفلسطينيات، حيث تم اعتقال أكثر من ٥١٠ امرأة في إطار سياسة ممنهجة تستهدف النساء بشكل خاص. ولا تزال ٢٩ أسيرة رهن الاعتقال حتى الثالث عشر من نيسان للعام ٢٠٢٥، وسط أوضاع إنسانية صعبة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها الاعتقال الإداري والإهمال الطبي. ويلفت التقرير إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الحقوقية في توثيق أعداد الأسيرات من قطاع غزة بسبب سياسة الإخفاء القسري، حيث يحتجز عدد غير معروف منهن في ظروف غير إنسانية دون توجيه تهم أو عرضهن على المحاكم.

أما المحور الثاني فيسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها الأسيرات الفلسطينيات، والتي تبدأ منذ لحظة الاعتقال ولا تنتهي حتى بعد الإفراج عنهن. تعاني الأسيرات من ظروف احتجاز قاسية منها: الاكتظاظ، وانعدام التهوية، وسوء نوعية الطعام، وانعدام الخصوصية، إضافة إلى الحرمان من مستلزمات النظافة والرعاية الصحية.

كما تتعرض الأسيرات للتعذيب الجسدي والنفسي، حيث يُمارَس ضدهن أبشع أشكال العنف، من ضرب وإهانات وتفتيش عارٍ وصعق بالكهرباء، فضلاً عن الإذلال خلال التنقل عبر "البوسطة" في ظروفٍ مذلةٍ ومؤلمةٍ تمتد لساعات دون السماح لهن بتناول الطعام أو الذهاب للحمام. كما يوثق التقرير تعرض العديد منهن للتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب واستخدام الإهانات الجنسية كوسيلة ترهيب نفسي، في انتهاكٍ سافرٍ للمواثيق الدولية.

ويكشف التقرير عن وجه آخر من أوجه معاناة الأسيرات وهو حرمانهن من حقهن الطبيعي في الرعاية الصحية، حيث تتعمد مصلحة السجون الاسرائيلية عدم توفير الرعاية المتخصصة سواء من

كوادر طبية او أجهزة فحص او أدوية لعلاج الامراض المزمنة وغيرها. في حين يتم التعامل مع الحالات الصحية الخطيرة بتجاهل متعمد، الأمر الذي شكل خطراً على حياة العديد من الاسيرات المريضات وكبيرات السن، وقد تسبب في وفاة بعضهن.

كما ويُعد العزل الانفرادي أحد أدوات التعذيب النفسي الممنهج التي يستخدمها الاحتلال لكسر إرادة الأسيرات، فيتم احتجازهن في مساحات ضيقة ومعزولة ومظلمة، دون تواصل مع العالم الخارجي. وكانت الاسيرات الحوامل، من أكثر النساء معاناة نظراً لوضعن الخاص وحاجتهن الماسة الى الرعاية الخاصة التي يتعمد الاحتلال حرمانهن منها، مما شكل خطراً على حياتهن وحياة أطفالهن.

ولا تنتهي معاناة الأسيرات بعد الإفراج عنهن، بل تستمر بشكل آخر، حيث يكشف التقرير عن شكل آخر من أشكال معاناة الأسيرات المحررات التي تنعكس على حالتهن النفسية واصابة العديد منهن بما يطلق عليه " اضطراب ما بعد الصدمة"، وما يترتب عليها من الشعور بالاكتئاب والعزلة وعدم القدرة على الاندماج مجدداً في المجتمع وغيرها من الآثار النفسية بعيدة المدى. كما ويسلط التقرير الضوء على ما تعانيه الأمهات منهن ممن حُرمن من أطفالهن خلال فترة وجودهن في الأسر، وما يعانيه أطفالهن وأسرهن.

ويبرز التقرير أيضاً جريمة يمارسها الاحتلال الاسرائيلي منذ اكتوبر ٢٠٢٣ في حق الاسيرات من قطاع غزة وهي جريمة "الإخفاء القسري" في ظل ظروف قاسية جدا تنعدم فيها اية مقومات للحياة وتمتهن فيها الكرامة الانسانية وتتعرض فيها الاسيرات للتعذيب الوحشي في انتهاك صارخ للقانون الدولي الانساني وذلك بموجب نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي نهاية التقرير تطالب وزارة شؤون المرأة المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لحماية الأسيرات الفلسطينيات، بما في ذلك فتح السجون أمام لجان رقابة دولية، والإفراج عن جميع النساء المعتقلات،

وتوفير الحماية لهن، وتفعيل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية النســـاء في النزاعات المســـلحة، ومساءلة الاحتلال الاسرائيلي على الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها بحق النساء الفلسطينيات بشكل يومي ومنهجي.

١. واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال

١-١ احصائيات الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال

منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيداً خطيراً في سياسة الاعتقالات الإسرائيلية التي استهدفت النساء بشكل ممنهج وواسع النطاق، حيث بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي تم اعتقالهن خلال هذه الفترة نحو ٥١٠ امرأة، في إطار حملات تعسفية لا تميز بين ناشطة أو مدنية، قاصرة أو مسنّة. وتأتي هذه الاعتقالات كجزء من استراتيجية تهدف إلى ترهيب المجتمع الفلسطيني وكسر إرادة النساء الفلسطينيات باعتبارهن جزءاً أصيلاً من النسيج المقاوم.

وحتى تاريخ ١٣ نيسان ٢٠٢٥، لا تزال ٢٩ أسيرة رهن الاعتقال في سجون الاحتلال، من بينهن أسيرتان سبق أن تم الإفراج عنهما في نوفمبر ٢٠٢٣، وأُعيد اعتقالهما لاحقاً، في خرق صارخ لكل الأعراف القانونية. كما تم إصدار أحكام بحق اثنتين من المعتقلات، في حين تخضع أربع منهن للاعتقال الإداري دون تهم محددة أو محاكمة عادلة، بينما لا تزال ٢٢ أسيرة موقوفات بانتظار المحاكمة. وتتوزع هؤلاء الأسيرات على مناطق جغرافية مختلفة: ٢٥ أسيرة من الضفة الغربية، وواحدة من القدس، واثنتان من الداخل الفلسطيني المحتل، وأسيرة واحدة من قطاع غزة.

ويُشار إلى أن من بين هؤلاء الأسيرات، هناك حالتان إنسانيتان شديدتا الخطورة، حيث تعاني إحداهن من مرض السرطان، بينما الأخرى مصابة بحروق من الدرجة الثانية وتحتاج إلى علاج عاجل، إلا أن سلطات الاحتلال ترفض توفير الرعاية الطبية اللازمة لهما. إضافة إلى ذلك، ترزح ١٨ أسيرة أخرى تحت نير الاعتقال المنزلي والمحاكمة، من بينهن ٤ أسيرات من الضفة الغربية و١٤ أسيرة من القدس مع تهديدات بإعادة اعتقالهن في أي لحظة .

كما أنه من ضمن ١٨ أسيرة رهن الاعتقال المنزلي هناك ثلاث أسيرات سبق الإفراج عنهن ضمن صفقات التبادل الاخيرة، ثم أعاد الاحتلال اعتقالهن وفرض عليهن الحبس المنزلي.

هذا الواقع يعكس استمرار الاحتلال في ممارساته القمعية بحق النساء الفلسطينيات، ضارباً بعرض الحائط جميع القوانين والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحماية للنساء في أوقات النزاع، ومؤكداً أن الاحتلال لا يتورع عن استخدام أدوات القهر والإذلال ضد من يُفترض أن تُصان كرامتهن وحقوقهن بموجب الشرائع الدولية .[1]

شكل ١: حالات الاعتقال في الضفة الغربية منذ السابع من تشرين أول/ اكتوبر ٢٠٢٣ حتى تاريخ ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٢٥ (تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم ومن أفرج عنهم لاحقاً)

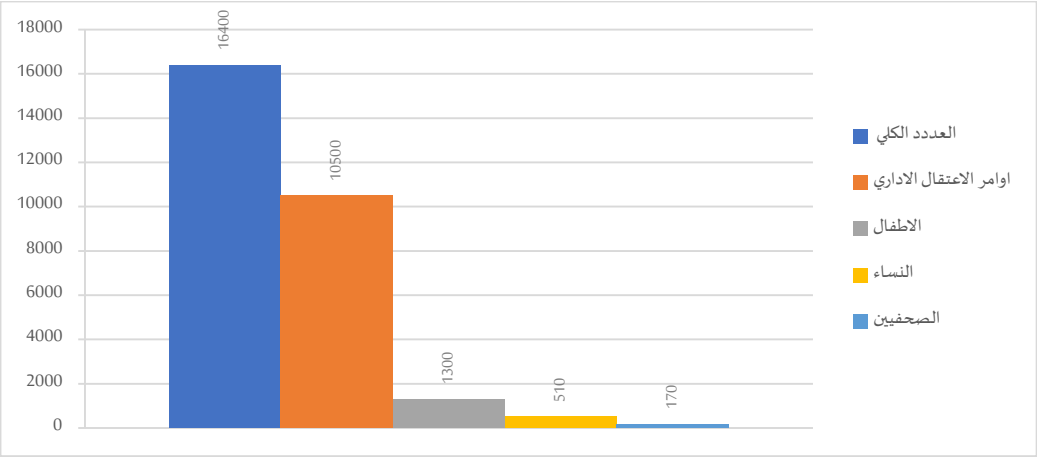

المصدر: من تقرير غير منشور تم الحصول عليه من هيئة شؤون الاسرى والمحررين ، نيسان ٢٠٢٥

تجدر الملاحظة الى أن هذه الإحصائية الواردة في الشكل رقم (١) لا تشمل النساء اللواتي اعتُقلن من داخل قطاع غزة، رغم أن عددهن يُقدّر بالعشرات، في حين تشمل النساء المعتقلات من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وأخريات من غزة تم اعتقالهن أثناء وجودهن في الضفة الغربية. وتواجه مؤسسات الأسرى صعوبة كبيرة في حصر أعداد المعتقلات من قطاع غزة، إذ يُعتقد أن العدد الحقيقي يصل إلى الآلاف، نتيجة اتباع سلطات الاحتلال لسياسة الإخفاء القسري، التي تُعقّد عمليات التوثيق وتمنع الوصول إلى معلومات دقيقة حول أوضاعهن وظروف احتجازهن[2]. اذ تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال العشرات من المدنيين العزل في قطاع غزة، بينهم نساء وكبار في السن، حيث يتم احتجازهم في ظروف قاسية للغاية.

[1] هيئة شؤون الاسرى والمحررين

[2] تقرير احصائي حديث بتاريخ ١٣-٠٤-٢٠٢٥ صادرعن هيئة شؤون الاسرى والمحررين غير منشور

ويُحتجز الأسرى والأسيرات مكبلي الأيدي ومُعصبي العينين طوال الوقت في أماكن مفتوحة تشبه الأقفاص، دون توفير الطعام أو الشراب لفترات طويلة، مما يُعد انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقيات جنيف، خاصة الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩، والاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، إضافة إلى بروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧.

وهناك اكثر من ٢٠٠٠ شخصاً معتقلين من قطاع غزة وتم اعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين"، وتشير التقديرات إلى أن العدد الحقيقي للمعتقلين أكبر بكثير، حيث يعتقد أن العدد يتجاوز ٣٠٠٠ معتقل بما فيهم النساء والاطفال[3].

١-٢ تطورات أعداد الأسرى والأسيرات خلال السنوات الأخيرة

على مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي، كانت المرأة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من مسيرة النضال الفلسطيني، حيث تعرضت أكثر من ١٦,٠٠٠ فلسطينية للاعتقال، بينهن قاصرات ومسنّات، وشهدت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ أوسع موجة اعتقالات بحق النساء، طالت نحو ٣,٠٠٠ فلسطينية، فيما اعتُقلت حوالي ٩٠٠ امرأة خلال الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. وبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ تراجعت الاعتقالات، لكنها تصاعدت مجدداً مع انطلاق الهبة الشعبية أواخر ٢٠١٥، وتكثفت بعد إغلاق بوابات الأقصى في ٢٠١٧، حيث سُجلت نحو ٣٧٠ حالة وذلك بناء على تقرير صادرة عن وكالة وفا، في بداية العام ٢٠٢٥ [4].

ووفقا لنفس التقرير ازداد التصعيد عقب إعلان ترامب القدس عاصمة للاحتلال، ليتواصل خلال ٢٠١٨ و٢٠١٩ (بـ١١٠ معتقلات في ٢٠١٩)، ويستمر في ٢٠٢٠ (١٢٨ معتقلة)، ثم ١٨٤ في ٢٠٢١، و١٧٢ في ٢٠٢٢.(وفا، ٢٠٢٥)

إلا أن نقطة التحول الأخطر جاءت بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية الواسعة على غزة والضفة الغربية في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث نفّذت قوات الاحتلال حملة اعتقالات عشوائية وشرسة،

[3] تقرير بعنوان "الاحتلال يفرج عن قرابة ٨٠ معتقلا من قطاع غزة" صادر عن جريدة الغد، بتاريخ ١٠ ابريل ٢٠٢٥

[4] وكالة الانباء وفا " الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، الربع الاول ٢٠٢٥

وصفت بالأكبر في تاريخ استهداف النساء الفلسطينيات، وسط تجاهل تام للقوانين الدولية التي تحمي المدنيين، لتبلغ هذه الاعتقالات مستويات غير مسبوقة من حيث العدد والانتهاكات، دون تمييز بين مدني أو مقاوم، رجل أو امرأة (وفا، ٢٠٢٥).

شكل ٢: مقارنة بين أعداد الاسرى والمعتقلين الاداريين قبل السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ وبعده

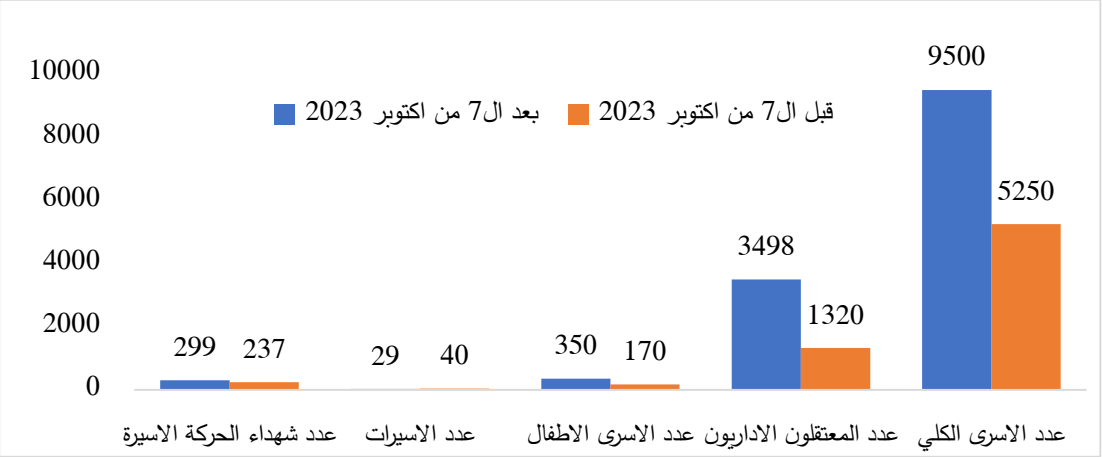

المصدر: تقرير غير منشور تم الحصول عليه من هيئة شؤون الاسرى والمحررين ، نيسان ٢٠٢٥

٢ .الانتهاكات الجسيمة بحق النساء الفلسطنيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي

تعد سياسة اعتقال النساء الفلسطينيات واحدة من أبرز السياسات الممنهجة التي يعتمدها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة، ولم يُستثنَ من هذه السياسة حتى القاصرات.وفقا للتقارير الصادرة عن نادي الاسير الفلسيني وهيئة شؤون الاسرى الى أنه تم تسجيل نحو ٤٩٠ حالة اعتقال بين صفوف النساء بينهن قاصرات، في الضفة الغربية والقدس منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ ، الا انه لا يوجد احصائيات ومعلومات دقيقة حول الاسيرات من قطاع غزة اللواتي تم اعتقالهن واخفائهن

قصراً بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ وبعد أن تم تنفيذ عدة دفعات للإفراج عن بعضهن (تقرير مؤسسة تضامن ٨ اذار ٢٠٢٥)[٥]

وتواجه الأسيرات جرائم ممنهجة ومنظمة داخل سجون الاحتلال ومراكز التحقيق، وتصاعدت هذه الجرائم بشكل أكبر وأخطر عقب حرب الإبادة التي شكلت مرحلة دموية جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وفي **هذا التقرير نلقي الضوء على أوجه هذه المعاناة:**

٢-١ ظروف إعتقال الأسيرات الفلسطينيات القاسية

تُعاني الأسيرات الفلسطينيات من ظروف اعتقال وإحتجاز قاسية ومهينة ، وزادت قسوة بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣، حيث تعمدت مصلحة السجون الاسرائيلية اتخاذ جميع الاجراءات التي من شأنها ان تزيد من حجم الضغط على الاسيرات والامعان في إذلالهن، وتشمل هذه الظروف الاكتظاظ الشديد، الذي أدى الى غياب الخصوصية والى تدهور الصحة العامة للأسيرات وزيادة احتمالية انتشار الامراض المعدية بينهن وخاصة في ظل تردي الرعاية الصحية والنظافة العامة. وبناءً على شهادات الكثير من الاسيرات المحررات فانه لم يعد يتوفر لهن مساحات كافية للنوم او الحركة بشكل مريح مما زاد من الضغوط والاعباء النفسية والجسدية لهؤلاء الاسيرات.

كما ويتعمد الاحتلال الاسرائيلي جعل السجون مغلقة او سيئة التهوية مما يدي الى انتشار الروائح الكريهة وانتشار الرطوبة، وما يشكل خطراً على حياة الاسيرات وخاصة ممن يعانين من امراض مزمنة او اصابات ناتجة عن التعذيب او التعامل القاسي.

تعاني الأسيرات من ظروف اعتقال في غاية القسوة حيث: الاكتظاظ، انعدام التهوية، سوء نوعية الطعام، غياب الرعاية الطبية، وعدم توفر مستلزمات النظافة الشخصية، كما يتم حرمان بعضهن من الملابس الكافية والبطانيات، خاصة في فصل الشتاء. ويعانين أيضاً من انعدام الخصوصية فبعضهن يُحجزن في زنازين فيها كاميرات مراقبة.

[٥] تقرير شامل عن الاسيرات بمناسبة يوم المراة العالمي ، صادر عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الاسرى الفلسطينيين "تضامن" ٨ اذار ٢٠٢٥.

ومن اوجه معاناة الاسيرات هو الحرمان – منذ ٧ اكتوبر من وجبات طعام كافية وصالحة، حيث يتم تقديم وجبات غذائية سيئة سواء من حيث الجودة او الكمية، وتفتقد الى العناصر الاساسية التي يحتاجها الجسم، وغالباً ما يقدم الطعام بارداً وغير صالح للاكل. كما تحرم مصلحة السجون الاسيرات من الزيارات ومن الحصول على الطعام من خارج السجن. وقد سبب ذلك الاجهاد والتعب للاسيرات وخاصة ممن يعانين من الامراض والحوامل منهن.

ويعتبر توفير ملابس مريحة وتتناسب مع الظروف الجوية ومع احتياجات الاسيرات أحد حقوقهن الاساسية، الا ان الاحتلال الاسرائيلي يحرمهن من الحصول على هذا الحق بل انه زاد الخناق عليهن، وعمد الى توفير ملابس بالية وغير مريحة ولا تتناسب مع ظروف الطقس، مما فاقم من معاناتهن. وتتصاعد معاناة الاسيرات في فصل الشتاء حيث يُحرمن من الحصول على الأغطية الدافئة في ظل البرد الشديد، اضافة الى عدم توفر التدفئة مما يعرضهن لمخاطر صحية.

٢-٢ التعذيب وسوء المعاملة اثناء التحقيق او الاحتجاز

وفقاً لتقارير صادرة عن هيئة شؤون الاسرى ونادي الاسير وبناء على شهادات بعض الاسيرات المحررات، فان الأسيرات الفلسطينيات يعانين في سجون الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات جسيمة تشمل مختلف أشكال التعذيب الجسدي والنفسي. هذه الممارسات القاسية تبدأ منذ لحظة الاعتقال، حيث تتعرض العديد منهن للضرب العنيف من قبل جنود الاحتلال على أماكن الاعتقال متفاوتة ، مما يؤدي إلى إصابتهن بجروح في أماكن متفرقة من أجسادهن. في بعض الحالات، يتم استخدام البنادق لضرب الأسيرات، مما يتسبب في تمزق ملابسهن وكشف أجزاء من أجسادهن بشكل مُهين، كما يتم تقييد أيديهن وأعينهن وتعصيب رؤوسهن، وهو ما يزيد من شدة الانتهاك لحقوقهن الإنسانية.

وعلى الرغم من الإصابات الناتجة عن هذه الاعتداءات، لا يتوقف الاحتلال عن تعذيب الأسيرات، بل يستمر في تعريضهن لظروف احتجاز قاسية، مثل احتجازهن في زنزانات قذرة ضيقة دون تقديم طعام أو شراب، أو تقديم وجبات طعام غير صالحة للاستهلاك. على سبيل المثال، بعد الاعتقال، تُحتجز بعض الأسيرات في زنازين انفرادية.

في بعض الحالات، تتعرض الأسيرات للتعذيب النفسي عبر أساليب مبتكرة، مثل تشغيل الموسيقى بصوت عالٍ جداً بهدف منعهن من النوم، وكذلك الاعتداءات اللفظية والإهانات والسخرية المستمرة من الجنود، الذين يستفزون الأسيرات بالتهكم عليهن، بالإضافة إلى الاعتداءات اللفظية والتهديدات بالموت، والضرب والتنكيل، والتوعد والوعيد، والتعذيب، والتحقير الحاط بالكرامة، والابتزاز، والتجويع والتعطيش، والحرمان من النوم أو الفراش، والفورة، ومتطلبات النظافة الشخصية أو الاستحمام، التنمر، والتحرش أو هتك العرض والتهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب، والحرمان من الزيارة، والتواصل مع المحامي وبالتالي عدم الحصول على المساعدة القانونية، والمداهمات لغرف الأسيرات من قبل مصلحة السجون – الذكور والكلاب البوليسية – والحرمان من التعليم، وأداء الشعائر الدينية، ومصادرة المقتنيات الخاصة، وفرض الغرامات المالية، ومنع إدخال الملابس، كما تمارس أساليب تعذيب إضافية مثل صعق الأسيرات بالكهرباء أثناء عملية التفتيش العاري، الذي يعتبر أحد أساليب التعذيب الأكثر إهانة، حيث يتم إجباريهن على التعرض لفحص جسدي مهين من دون مراعاة لأبسط الحقوق الإنسانية، ومنهن من يتم يرتكب بحقهن جريمة "الاعدام خارج القانون".

وتؤكد العديد من شهادات الأسيرات على تعرضهن للتفتيش العاري بشكل متكرر ومنها شهادة لاحدى الاسيرات تعرضت لذلك في سجن هشارون قبل نقلها الى سجن الدامون. في بعض الحالات، يتم نقل الأسيرات إلى زنازين قذرة، حيث يُجبرن على الجلوس على الأرض دون غطاء أو فرشة، وتترك الأسيرات في ظروف صحية بالغة السوء، مع تهديدات مستمرة وحالات من الإهمال الطبي الذي يعرضهن لمخاطر صحية خطيرة (تقرير صادر عن هيئة الاسرى والمحررين ونادي الاسير الفلسطيني في ٨ آذار ٢٠٢٥).

إن هذه الممارسات تظهر بوضوح السياسة الإسرائيلية الممنهجة في تعذيب الأسيرات الفلسطينيات، والتي تهدف إلى كسر إرادتهن وفرض أقسى درجات القهر عليهن، ومضاعفة معاناتهن النفسية، وذلك في خرق فاضح للقوانين الدولية التي تحظر التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان والتي منها المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩):" حيث انها تحظر معاملة المحتجرزين في المناطق المحتلة بشكل لا يليق بالكرامة الانسانية، بما في ذلك التعذيب والاهانة" وكذلك تشكل انتهاكاً لاتفاقية مناهضة التعذيب

(CAT 1984)، والتي تدعو الدول الاطراف الى اتخاذ تدابير قانونية وامنية لضمان عدم تعرض الافراد للتعذيب او المعاملة القاسية اثناء احتجازهم او استجوابهم[٦].

٢-٣: معاناة النساء خلال النقل عبر "البوسطة"

وإمعاناً في زيادة معاناة النساء تتعمد إدارة السجون الاسرائيلية نقل الاسيرات عبر سيارات خاصة يطلق عليها " البوسطة"، وتعتبر من أقسى الممارسات ايضا في حق الاسيرات وخاصة القاصرات والمريضات منهن، اذ تستمر الرحلة في هذه السيارات لمدة ثمانية ساعات، وتكون الاسيرة مقيدة على كرسي حديدي لا سمح لها بتناول الطعام او الشراب او قضاء الحاجة ولا يسمح للنساء ارتداء ملابس ثقيلة في الشتاء وقد تعرضت عشرات الأسيرات إلى التحرش الجنسي، والتهديد، والتنكيل والاعتداء اثناء النقل.هذه التجربة التي تعايشها الاسيرات تترك اثار نفسية صعبة حتى بعد تحررنهن من الاسر.

٢-٤: التحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والاغتصاب

كشف تقرير مشترك صادر عن هيئة شؤون الاسرى والمحررين ونادي الاسير (آذار -٢٠٢٥) عن إحدى أبشع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي في حق الأسيرات الفلسطينيات والتي تتمثل في تعرض بعض الاسيرات الى الاعتداءات الجنسية والتي تضمنت التحرش، والتفتيش العاري، بالاضافة الى التهديد باغتصابهن او التهديد باغتصاب افراد من عائلاتهن، واستخدام ألفاظ جنسية مهينة، وقد تضمن التقرير ايضاً شهادات لأسيرات محررات تعرضن لهذه الجرائم والمعاملة غير اللائقة والشتم بمصطلحات بذيئة والتهديد بشكل مستمر، والضرب المبرح مسببة آلام واوجاع دون تقديم اي علاج. فيما كشف نفس التقرير عما أعلانته الامم المتحدة في بيان رسمي لها عن "وجود تقارير موثوقة بتعرض معتقلات من غزة للاغتصاب".

[٦] اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملةأو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينةOHCHR |

وتُعد هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للعديد من الاتفاقيات والقوانين التي تحظر هذه الممارسات كإتفاقية مناهضة التعذيب التي سبق وأشرنا اليها، واعلان القضاء على العنف ضد المراة (١٩٩٣) واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين.

٢-٥: الحرمان من الرعاية الصحية

تُعاني الأسيرات الفلسطينيات المصابات جراء الاعتقال أو اللواتي يعانين من أمراض مزمنة من إهمال طبي متعمد في سجون الاحتلال، وخصوصاً في سجن الدامون، في جريمة أخرى تُضاف الى سلسلة جرائم الاحتلال في حق الاسيرات الفلسطينيات حيث يتم تجاهل احتياجاتهن الصحية كجزء من سياسة الإذلال سياسة الإماتة والاعدام البطيء. وتتمثل هذه الانتهاكات الصحية بحق الاسرى والاسيرات على السواء، وهي كانت موجودة ويتم ممارساتها قبل العدوان الحالي، فالتقرير الصادر عن هيئة شؤون الاسرى (٢٠١٨)[٧] يؤكد ذلك من خلال سرده لمجموعة كبيرة من هذه الانتهاكات التي تضاعفت بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣، **والتي منها ما يلي:**

- الإهمال الطبي المتكرر والتأجيل في إجراء العمليات الجراحية ومعالجة الحالات الطارئة.
- حرمان الاسيرات من اعطائهن الادوية اللازمة والاكتفاء باعطاء مسكنات آلم فقط ، مما يشكل خطرا على حيت الاسيرات وخاصة ممن يعاني من الاصابة بالامراض المزمنة. واحياناً يتم تقديم أدوية منتهية الصلاحية ، مما يعرض حياتهن للخطر ويزيد من تعقيد حالاتهن الصحية.
- لا يوجد في السجون الإسرائيلية أطباء متخصصون في العديد من المجالات، مثل طب العيون، الأسنان، أو الأنف والأذن والحنجرة، ونسائية وتوليد، مما يؤثر بشكل سلبي على صحة الأسيرات اللواتي يحتجن إلى رعاية خاصة، وتحديداً النساء الحوامل وكبيرات السن ومن يعانين من الامراض المزمنة. كما تفتقر العيادات الطبية في السجون إلى وجود أطباء متواجدين على مدار الساعة، مما يعوق تقديم العلاج الفوري في الحالات الطارئة.

[٧] تقرير بعنوان" طبيعة الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها الاسرى المرضى ، صادر عن هيئة شؤون الاسرى ، اذار ٢٠١٨.

- نقص الأجهزة الطبية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة مثل الأطراف الصناعية والنظارات الطبية، إضافة إلى عدم توفير أجهزة التنفس لمرضى الربو والالتهابات المزمنة في الجهاز التنفسي.
- تحرم الاسيرات من الحصول على وجبات غذائية صحية تلائم حالتهن الصحية، وخاصة من يعاني من امراض مزمنة كالضغط والسكري والنساء الحوامل منهن.
- لا تقوم ادارة السجون بعزل الأسيرات اللواتي قد يتعرضن للاصابة بأمراض معدية مثل الجرب أو التهابات الأمعاء، مما يعرض الأسيرات الآخرين لخطر الإصابة في ظل الازدحام الشديد افي المعتقلات.
- تتعمد ادارة السجون التعامل بقسوة اكبر مع الاسيرات المصابات والمريضات إمعاناً في تعذيبهن، ولا يتم توفير سيارات إسعاف مجهزة. بل يتعرضن للتقييد والضرب ورش الغاز وغيرها من الممارسات الاجرامية.
- تُعاني الأسيرات المريضات من ظروف اعتقال سيئة جداً في السجون مثل نقص التهوية والرطوبة المفرطة داخل الزنازين، بالإضافة إلى اكتظاظ الأسرى ونقص أدوات التنظيف والمبيدات الحشرية مما يشكل خطرا على حياتهن.

وقد وثق تقرير صادر عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (٢٠٢٤) [٨] أنّ إدارة السجن تتعمد تأخير عرض الأسيرات المصابات على الأطباء، رغم وجود إصابات واضحة أو شكاوي متكررة، كما يتم تقديم مسكنات فقط دون فحوصات أو تشخيص. بعض الأسيرات اللواتي أصبن أثناء الاعتقال بالرصاص أو الضرب، لم يتلقين أي علاج جدي، ما أدى إلى مضاعفات صحية خطيرة. وعلى سبيل المثال، الأسيرة رجاء كرسوع، التي اعتُقلت في شباط ٢٠٢٤، رغم معاناتها من إعاقة حركية ومشاكل صحية معقدة، بقيت دون عناية طبية أو توفير أجهزة مساعدة على الحركة. ويشكل الاهمال الطبي تهديداً خطيراً على حياة الاسيرات فمنهن من استشهدت بسبب الاهمال الطبي كالاسيرة سعدية فرج الله من مدينة الخليل ، التي حرمها الاحتلال الاسرائيلي من تلقي العلاج اللازم مما ادى الى استشهادها.كما

[٨] التعذيب والمعاملة القاسية | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

ويشكل الاهمال الطبي للاسيرات انتهاكاً خطيراً لأدنى المعايير الحقوقية المنصوص عليها في قواعد نيلسون مانديلا[٩] التي تنص على تقديم الرعاية الطبية الشاملة للمعتقلين (مؤسسة الضمير، ٢٠٢٤).

> تُظهر شهادات موثقة أن العديد من الأسيرات الفلسطينيات يتعرضن للاعتقال رغم إصابتهن بجروح خطيرة، حيث يتم نقلهن إلى المستشفيات تحت الحراسة، ويُخضعن للتحقيق وهن على أسرّة العلاج، وغالباً وهن مقيدات بالأصفاد حتى أثناء تلقي الرعاية الطبية. بعد الخروج من المستشفى، تُنقل الأسيرات إلى مراكز توقيف في ظروف قاسية تفتقر لأدنى مقومات الإنسانية، إذ يُحتجزن في غرف باردة وقذرة، ويُخضعن للتفتيش العاري عند الوصول، قبل نقلهن إلى سجون مركزية مثل "الدامون"، دون مراعاة لوضعهن الصحي أو الإنساني".

٢-٦: سياسة العزل الانفرادي كأسلوب قمعي ممنهج

تشير البيانات الموثقة في تقرير صادر عن "الهيئة المستقلة والمرصد الأورومتوسطي إلى أن العزل الانفرادي يستخدم بحق العديد من الأسيرات الفلسطينيات خلال الحرب على غزة، كأداة لترهيبهن وكسر إرادتهن داخل مراكز التحقيق والسجون. ففي كثير من الحالات، يتم نقل الأسيرة مباشرة إلى زنزانة انفرادية عقب الاعتقال أو بعد التحقيق، في ظروف قاسية تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية. وتُحتجز الأسيرة في مساحة ضيقة ومظلمة تفتقر إلى التهوية والضوء، وتُمنع من التواصل مع الأسيرات الأخريات أو مع عائلتها، الأمر الذي يتسبب بآثار نفسية عميقة تتراوح بين القلق والاكتئاب، وقد تصل إلى حالات من الانهيار العصبي أو التفكير بالانتحار.

ووفقا لما ورد في ورقة بحثية صادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (٢٠٢٣) [١٠]"، فان "الاحتلال الاسرائيلي اعتمد هذه السياسة بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة بشكل متزايد بعد أكتوبر ٢٠٢٣" ، حيث تم عزل بعض الأسيرات لساعات طويلة بعد التفتيش العاري،

---

[٩] قواعد نيلسون مانديلا: حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية | الأمم المتحدة

[١٠] جرار ، خالدة (٢٠٢٣): ورقة بحثية بعنوان":الانتهاكات بحق الاسيرات والاسرى اثناء حرب الابادة الجماعية على غزة، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان. رام الله ، فلسطين

وحرمانهن من الطعام والنوم، واستخدام وسائل ضاغطة مثل الإضاءة المستمرة أو الأصوات العالية لحرمانهن من الاستقرار النفسي. كما وردت شهادات لأسيرات أُجبرن على خلع ملابسهن تحت التهديد وتم احتجازهن لاحقاً في ظروف عزل كاملة دون تمكينهن من حتى أبسط حقوقهن الإنسانية، كالماء أو الحمام.

وتشكل سياسة العزل الانفرادي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ولقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي تنص على أن "العزل المطول أو غير الطوعي يجب أن يُمنع كلياً، وأن يُعتبر بمثابة معاملة قاسية، لاإنسانية أو مهينة"، ما يستوجب المساءلة الدولية لدولة الاحتلال وملاحقتها أمام المحاكم الدولية المختصة (تقرير الهيئة المستقلة ٢٠٢٣).

٢-7: النساء رهن المحاكمة والحبس المنزلي

لا تقتصر أدوات القمع التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات على الاعتقال داخل السجون فحسب، بل تمتد لتشمل أشكالاً أخرى من القيود، أبرزها فرض الحبس المنزلي والذي طال ١٨ اسيرة فلسطينية منهن اسيرة تعاني من ظروف نفسية قاسية وتتعالج في احد مستشفيات الامراض النفسية، والذي بات وسيلة إضافية لمعاقبة الأسيرات والتحكم بحياتهن اليومية حتى خارج أسوار المعتقلات. فقد أصدرت المحاكم الإسرائيلية سلسلة من قرارات الحبس المنزلي بحق عدد من الفلسطينيات، في حين لا تزال أخريات يواجهن محاكمات طويلة ومجحفة في قضايا أمنية ومدنية، ضمن مسار قانوني تهيمن عليه معايير مزدوجة وعدالة منتقصة، وفي ظل فرض غرامات وكفالات مالية عالية ونتيجة الحبس المنزلي تعاني الأسيرات الفلسطينيات من أوضاع نفسية بالغة الصعوبة نتيجة ما يتعرضن له من قمع وتعذيب وظروف اعتقال قاسية وغير إنسانية. فالعزلة تؤدي في كثير من الحالات إلى القلق، والاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصدمة. هذه الظروف القاسية تُستخدم كأداة ممنهجة من قبل الاحتلال للنيل من إرادة الأسيرات وكسر صمودهن.

تمثل هذه السياسات جزءاً من حملة منهجية تستهدف النساء الفلسطينيات في محاولة لإخضاعهن وكسر إرادتهن، وخلق بيئة من الضغط والترهيب تمسهن وتطال أسرهن ومجتمعاتهن[11].

٢-8 معاناة الأسيرات الحوامل في سجون الاحتلال الاسرائيلي

تعاني الأسيرات الحوامل بشكل خاص من ظروف صحية خطيرة نتيجة الإهمال الطبي وسوء التغذية والضغط النفسي الشديد، في ظل غياب أي رعاية خاصة بالأمومة. وقد اشارت التقارير الصادرة عن المؤسسات التي تعني بشؤون الاسرى مثل نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الاسرى ومؤسسة الضمير (٢٠٢٤) إلى أن الأسيرات الحوامل لا يحصلن على متابعة طبية منتظمة، ويُتركن في الزنازين دون إشراف صحي، بل تُنقل بعضهن إلى التحقيق وهن في شهور متقدمة من الحمل، ويتم اجبارهن على الجلوس لساعات في أوضاع مؤلمة دون مراعاة لحالتهن، كما لا توفر إدارة السجون الغذاء المناسب أو الفيتامينات الضرورية للنساء الحوامل، ولا يتم تجهيز مرافق خاصة للولادة أو الرعاية اللاحقة، ولا يتم اجراء الفحوصات اللازمة التي تحتاجها الى امراة حامل خلال متابعة الحمل، كل هذه الممارسات تعرض حياة الجنين والأم للخطر.

تُحرم الأسيرات الحوامل من الرعاية الصحية الكافية، ويتم احتجاز بعضهن في ظروف لا تراعي متطلبات الحمل. كما لا يتم نقلهن الى المستشفيات الا في حالات حرجة، وغالباً ما يتم تقييدهن أثناء الفحوصات.

وقد ورد في بيان مشترك لمركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير (2024) أن الأسيرة التي تلد أثناء الاعتقال لا يُسمح لها باحتضان طفلها إلا لوقت محدود، ثم ينتزع عنها بعد أيام أو أسابيع، مما يخلف آثار نفسية عميقة عليها وعلى الرضيع، ويؤدي إلى صدمة مضاعفة داخل الأسر، وغالباً ما تجرى عمليات الولادة تحت حراسة مسلحة في غرف المستشفيات، وهن مقيدات اليدين والقدمين، دون

[11] تقرير بعنوان "الاحتلال يعتقل في سجونه ٢١ اسيرة فلسطينية" ، صادر عن مؤسسة الضمير ، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧

مراعاة لظروفهن الصحية والنفسية، وهو ما يعتبر من أبشع أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة التي تترك أبعاداً نفسية سيئة.

٢-٩ الاسيرات المحررت: معاناة مستمرة

إن معاناة الاسيرات الفلسطينيات لا تنتهي بتحررهن وخروجهن من الاسر، وإنما تبقى تجربة الاعتقال وما يتخللها من ممارسات قاسية تمس كرامتهن وتلحق الضرر النفسي والجسدي بهن، تاركةً آثاراً نفسية عميقة عليهن، كما وتلقي بظلالها على قدرتهن على الاندماج في المجتمع، واستعادة حياتهن بشكل طبيعي. وفي دراسة (دراغمة ،٢٠١٧)[١٢] حول الآثار المترتبة على الاسر فقد كشفت عن عدة آثار وتحديات تواجهها الاسيرات وأسرهن ومنها، **إضافة الى ما صدر عن تقارير صادرة عن جهات مختصة:**

- **تفاقم المعاناة النفسية:** تشير هذه الدراسة وتؤكد عليها العديد من التقارير الحديثة الصادرة عن المؤسسات الحقوقية المختصة بمتتابعة شؤون الاسرى والمحررين الى ان العديد من الاسيرات المحررات يتعرضن لاضطراب ما بعد الصدمة PTSD ، حيث يسترجعن ذكريات العنف الذي واجهنه من عنف وتنكيل واذلال وتعذيب نفسي وجسدي داخل المعتقل وحرمان من أبسط حقوقهن، وهذا يؤثر على تفاعلهن الاسري والمجتمعي. وكثير من الاسيرات المحررات من يعانين من اضطرابات نفسية مثل: القلق ، والارّق واضطرابات النوم والاكتئاب.
- **الآثار الجسدية والالام المزمنة:** كثير من الاسيرات من يتعرضن لتعذيب شديد خلال الاعتقال والتحقيق، وتبقى اثار هذا التعذيب مصاحبة للاسيرات، فتستمر معاناتهن الجسدية، وخاصة في ظل انعدام الرعاية الصحية للاسيرات في السجون وتعمد مصالح السحون لعدم توفير العلاج والادوية اللاززمة وعدم تواجد اطباء مختصين، مما يفاقمن معاناتهن، هناك اسيرات من فقدان حياتها بعد خروجها من الاسر بفترة قصيرة بسبب سياسية الاهمال الطبي التي عانت منها خلال فترة اعتقالها[١٣] .

---

[١٢] دراغمة، بسمة ، اشراف فايز ، محاميد واخرون (٢٠١٧): الاثار الاجتماعية والنفسية لتجربة الاعتقال على أسر الاسيرات الفلسطينيات المحررات في محافظات شمال الضفة الغربية، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

[١٣] وكانت الاسيرة المحررة وفاء جرار احدى هؤلاء الاسيرات، اذ عانت من الاهمال الطبي، وكانت قد تعرضت لاصابات خطيرة خلال اعتقالها من قبل الجيش الاسرائيلي، وبترت قدميها، وافرج عنها وهي في حالة صحية سيئة، تفاقمت بعد الافراج عنها الى ان استشهدت في أيار /٢٠٢٤.

- تعيش الأسيرات المحررات في حالة من الغربة، وتواجه بالكثير من التحديات التي تعرقل مسألة التأهيل، والاندماج، والتمكين في مجتمعاتهن.
- تُعد سياسة إعادة اعتقال الأسيرات الفلسطينيات والتهديد المستمر بإعادة اعتقالهن أحد أشكال القمع النفسي والسياسي التي تمارسها سلطات الاحتلال، حيث لا تنتهي معاناة الأسيرة بالإفراج عنها، بل تبقى تحت وطأة الملاحقة الدائمة والقلق من العودة إلى الأسر في أي لحظة. هذه السياسة تستخدم كوسيلة للضغط المستمر، وإبقاء الأسيرات في حالة توتر وخوف دائمين، ما يحد من قدرتهن على استعادة حياتهن الطبيعية.
- منعهن من السفر والتنقل، سواء لأغراض الدراسة أو العلاج، ما يحوّل حياتهم إلى شكل آخر من السجن المفتوح. هذا الإجراء لا يطالهم وحدهم، بل يمتد ليشمل أسرهم وذويهم، كنوع من العقاب الجماعي. ورغم أن حرية الحركة تُعد من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية. [١٤].

٢-١٠:الاسيرات الامهات

تواصل سلطات الاحتلال العديد من النساء الفلسطينيات في ظروف لا إنسانية، في إطار سياسة ممنهجة تنتهجها سلطات الاحتلال بهدف كسر إرادة الشعب الفلسطيني، واستهداف الأمهات بشكل خاص، لما لهن من دور مركزي في النسيج المجتمعي والمقاومة الاجتماعية. حيث تم حرمان ١٢ أماً فلسطينية من حريتهن وحقهن في احتضان أطفالهن، في مشهد يعكس وجهاً آخر من معاناة الأسرى. تبدأ رحلة الألم بالنسبة للأم الفلسطينية منذ لحظة الاعتقال، التي غالبًا ما تتم في ساعات الليل المتأخرة، عبر اقتحام عنيف للمنزل، يترافق مع تنكيل متعمد أمام أنظار أطفالهن، مما يترك آثارًا نفسية عميقة على العائلة بأكملها. [١٥]

ولا تقتصر المعاناة على لحظة الاعتقال، بل تمتد خلال عمليات النقل القاسية إلى مراكز التحقيق والتوقيف، ثم خلال فترة الاحتجاز في السجون، يُشكل إعتقال الأمهات الفلسطينيات أحد أشد أشكال المعاناة الإنسانية التي تُخلفها سياسات الاحتلال، إذ يؤدي إلى فصل قسري وقاسٍ بين الأم وأطفالها

[١٤] تقرير بعنوان الاسرى ومنع السفر، صادر عن نساء من اجل فلسطين بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٩

[١٥] تقرير بعنوان ١٤ اماً يعتقلهن الاحتلال في سجونه ويحرمهن من احتضان ابنائهن ، صادر هيئة شؤون الاسرى والمحررين ، ٢٠ اذار ٢٠٢٥

لفترات طويلة، في مراحل حاسمة من نموهم وتكوينهم النفسي والعاطفي ، بالإضافة الى حرمان الأطفال من دفء الأمومة ورعايتها، وتفقد الأسرة توازنها الطبيعي، بينما تُعاني الأم من آلم الفقد وغياب أبنائها، ما يترك آثاراً نفسية عميقة يصعب تجاوزها. هذا الانفصال القسري لا يمس فقط العلاقة بين الأم وأطفالها، بل يخلق فجوة عاطفية قد لا تُرمم، ويُعد انتهاكاً صارخاً للمعايير الإنسانية والمواثيق الدولية التي تكفل حماية الروابط الأسرية، خصوصاً في أوقات النزاع والاحتلال.

٢-١١: معاناة الأسيرات المحررات القاصرات معاناة مضاعفة

شملت حملات الاعتقال النساء الفلسطينيات من مختلف الاعمار، ومنهن القاصرات، حيثُ اعتقل الاحتلال عشرات الفتيات القاصرات على مدار السنوات. حسب هيئة شؤون الاسرى والمحررين اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي حوالي ١٣٠٠ طفلاً ما يزال هناك أكثر من ٣٥٠ طفلًا فلسطينياً، من بينهم فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٢ عاماً يواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقالهم في سجونه ومعسكراته، ومن بينهم أكثر من ١٠٠ طفل يعتقلهم إدارياً. ويواجه الأطفال الأسرى جرائم منظمة تستهدف مصيرهم، أبرزها جرائم التعذيب، وجريمة التجويع، والجرائم الطبية، هذا إلى جانب عمليات السلب والحرمان الممنهجة التي يواجهونها بشكل لحظي، والتي أدت مؤخرا إلى استشهاد أول طفل في سجون الاحتلال منذ بدء الإبادة وهو الطفل وليد أحمد (١٧ عاماً) من بلدة سلواد/ رام الله الذي أُستشهد في سجن (مجدو)[16].بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣.

كما أن نسبة اعتقال القاصرين المقدسيين هي الأعلى، حيث يعتقل العشرات منهم يومياً ويتم احتجازهم بشكل غير قانوني، إضافة لفرض سياسة الحبس المنزلي بحقهم والإبعاد عن القدس وفرض غرامات مالية باهظة بحقهم[17].

[16] هيئة شؤون الاسرى والمحررين

[17] هيئة شؤون الاسرى والمحررين

وبالتالي فإن معاناتهن مضاعفة عن بقية الاسيرات، حيث يحتجزن في ظروف مهينة ويتم التعامل معهن ونقلهن الى مراكز التحقيق بطيرقة عنيفة، يتعرضن خلالها للضرب والتقييد لساعات طويلة، ويتعرضن ايضا للتهديد والالفاظ النابية، والعزل الانفرادي، والحرمان من النوم، ومنع الاتصال بالاهل او المحامين وفقا لتقارير حقوقية ولدراسة (ابو حشيش ،٢٠٢١)[١٨]، كما كشفت تلك التقارير والدراسات الى انه أثناء فترة الاعتقال، لا يتم تصنيف الفتيات بحسب الفئة العمرية، بل يُحتجزن مع النساء البالغات، مما يفاقم من إحساسهن بالخوف ويخلق حالة من القلق الدائم. تضاف إلى ذلك ظروف السجن السيئة التي لا تلبي الاحتياجات الخاصة للأطفال، إذ تفتقر الغرف إلى النظافة، وتعاني الأسيرات من سوء التغذية، إضافة إلى غياب الرعاية الصحية والنفسية. كما لا توفر مصلحة السجون الإسرائيلية أي برنامج تعليمي رسمي للقاصرات، مما يتسبب في انقطاعهن عن الدراسة وتراجع مستواهن الأكاديمي عند التحرر.

كما وثقت دراسة (أبو حشيش،٢٠٢١) استخدام الاحتلال الاسرائيلي أساليب الضغط النفسي التي يتعمد الاحتلال الاسرائيلي اتباعها مع الاسيرات القاصرات كالتهديد باغتصاب أحد افراد العائلة، استخدام اساليب ملتوية للحصول على اعترافات تحت الاكراه، مما يترك جرحاً عميقاً في ذاكرة الفتيات يصعب تجاوزها حتى بعد الخروج من السجن، اذ ان هذه الممارسات تُعد انتهاكات في حق الكرامة الانسانية وفي حق الطفولة.

وكشف دراسة (ابو حشيش، ٢٠٢١) عن مجموعة من الآثار النفسية التي تُعاني منها الأسيرات القاصرات المحررات بعد خروجهن من السجن، فمنهن من يصبن بالصدمة النفسية المستمرة(PTSD)، التي تكون على شكل نوبات بكاء مفاجئة، واضطرابات في النوم، وكوابيس متكررة، وشعور دائم بالخوف، ونوبات هلع مرتبطة بأصوات أو أماكن معينة تذكرهن بتجربة الأسر. كما وتواجه القاصرات صعوبة في العودة إلى الحياة الطبيعية داخل الأسرة والمجتمع. حيث تُعاني بعضهن من انعزال اجتماعي، وتجد أخريات أنفسهن غير قادرات على مواصلة التعليم بسبب الانقطاع الطويل وفقدان الدافعية.

[١٨] ابو حشيش ، رهام، واشراف د. سماح صالح (٢٠٢١): التحديات الاجتماعية التي تواجه الاسيرات الفلسطينيات القاصرات المحررات من السجون الاسرائيلية ، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية

كما تُعاني الأسيرات المحررات القاصرات من فقدان الشعور بالأمان والثقة مما يعني حاجتهن الماسة الى المزيد من الرعاية والدعم والمساندة من قبل المجتمع وجميع المؤسسات ذات العلاقة لتكون حاضنة لهن وتساعدهن على تجاوز الاثار النفسية والجسدية التي تسبب بها اعتقالهن وعلى الاندماج في المجتمع.

ورغم خطورة تلك الممارسات التي وردت في دراسات وتقارير سابقة للسابع من اكتوبر ٢٠٢٣ في حق الاسيرات والقاصرات منهن، ورغم اهمية تلك الدراسات في الكشف عن الاثار النفسية والاجتماعية للإعتقال وممارسات الاحتلال على الاسيرات، الا أنه ومع تصاعد الهجمة الاسرائيلية على الاسرى والاسيرات بعد اكتوبر ٢٠٢٣، فان الانتهاكات اصبحت أكثر فظاعة وخطورة على الاسيرات من السابق، وذلك بناء على شهادات الاسيرات المحررات أنفسهن ووفقاً لتقارير سبق وتمت الاشارة اليها في هذا التقرير، اذ أمعن الاحتلال في سياسة التجويع والتعذيب والاذلال بحق الاسيرات[١٩] ، وعليه فان آثار تلك الممارسات يتوقع أن تترك آثاراً أخطر وقد تشكل تهديداً على صحتهن النفسية وعلى حياتهن أيضاً.

وان كل تلك الممارسات تعد ممارسات محظورة بموجب القانون الدولي والمعاهدات دولية، والتي أهمها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩[٢٠]. حيث تلزم المادة ٣٧ من الاتفاقية الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل – ومنها دولة الاحتلال الاسرائيلي – بعدم تعريض أي طفل للتعذيب أو لأي نوع من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما تحظر تماماً فرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة على الأطفال دون سن الثامنة عشرة، خاصة إذا لم تكن هناك إمكانية للإفراج عنهم.

وتُلزم الاتفاقية الاطراف الموقعة عليها بأن يُعامل الأطفال المحرومون من حريتهم بكرامة وإنسانية، مع مراعاة سنهم واحتياجاتهم الخاصة. ويجب فصلهم عن البالغين، إلا إذا كانت مصلحتهم الفضلى تقتضي خلاف ذلك. كما تضمن لهم الحق في التواصل مع أسرهم عبر الزيارات والمراسلات، إلا في ظروف استثنائية مبررة، وكل هذه الامور ينتهكها الاحتلال الاسرائيلي بشكل واضح وفاضح.

[١٩] الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.. ظروف قاسية وحياة لا إنسانية..! | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

[٢٠] اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفلOHCHR |

إضافة إلى ذلك فان هذه الممارسات تشكل أيضاً خرقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص في مواده (٧ و١٤ و٢٤) على حماية الأطفال من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية[٢١]، وعلى وجوب ضمان حقهم في محاكمة عادلة ومتناسبة مع سنهم. جميع هذه النصوص القانونية تنتهكها سلطات الاحتلال، التي تتعامل مع القاصرات كأنهن أشخاصٌ بالغون خطرون، فتستخدم معهن أدوات قمع لا تتناسب مع طبيعة سنهن أو خلفيتهن النفسية.

"تقدم احدى الاسيرات القاصرات شهادتها حول تجربتها في الاعتقال، حيث تم اعتقالها في بدية العام ،٢٠٢٥ وتم وضعها في معسكر عوفر خلال أول يومين، ونامت على الأرض بدون فرشة أو حرام، وكان هناك مكيف بارد طوال الوقت.

في اليوم الثالث، تم التحقيق معها واستمر التحقيق طويلاً من الساعة ٣ عصراً حتى ١ فجراً، وبعد التحقيق، أخذها الجنود إلى جيب عسكري حيث جلس جندي على اليمين وآخر على اليسار. هددها الجنود بالضرب إذا لم تتحدث، وتعرضت للضرب بالكتب على رأسها ووجهها أثناء الطريق لمدة ٤٠ دقيقة. وعند وصولها إلى معسكر آخر، أُقتيدت إلى غرفة حيث تجمع الجنود والمجندات وقاموا بضربها بأقدامهم وهي فاقدة الوعي، ثم وضعوا غطاء على رأسها وصوروها، قبل أن ينقلوها مع معتقلين آخرين إلى المسكوبية".(تقرير مؤسسة الضمير، ٢٠٢٥)

٢-١١: جريمة الاخفاء القسري للأسيرات من قطاع غزة ومصيرهن المجهول

منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بإعتقال عدد كبير من النساء الفلسطينيات، واقتادتهن إلى معسكرات ومراكز احتجاز مجهولة، مثل عناتوت، وسدي تيمان، وعسقلان، والجلمة، والدامون، دون إعلام العائلات أو المحامين بمصيرهن، وهو ما يُشكل جريمة "اخفاء قسري" بموجب القانون الدولي وبموجب نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٢٢].

وبناءً على شهادات حية وتقارير حقوقية فانه يتم إحتجاز الأسيرات (طفلات، مسنات، مريضات، وجريحات وحوامل)[٢٣] في ظروف غير انسانية داخل بركسات معدنية، معصوبات الأعين ومقيدات، يتم

[٢١] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيةOHCHR |

[٢٢] الاخفاء القسري بحق معتقلي قطاع غزةpdf.

[٢٣] لا يتوفر بيانات دقيقة ونهائية حول هؤلاء الاسيرات، هنلك الكثير من التقارير التي كل منها يتضمن بيانات مختلفة

منعهن من الحديث أو الحركة، ويُحرمن من مستلزماتهن الشخصية خاصة خلال الدورة الشهرية، كما ويتم استخدام التفتيش العاري والاعتداء اللفظي والجسدي كوسائل إذلال ممنهجة، إضافة الى ذلك فانه يتم حرمانهن من الاستحمام الا لفترات قصيرة جداً، ويتم اقتحام اماكن اعتقالهن بشكل يومي، ويتم تقديم وجبات عذائية غير كافية[٢٤].

ومن المهم الإشارة الى انه يتم احتجاز هؤلاء الاسيرات دون توجيه أي تهم لهن ودون مراجعة قضائية لمدة تصل الى ٤٥ يوم بدلاً من ١٤ يوماً، ويتم أيضاً حرمانهن من مقابلة محاميهن لمدة تصل الى ٩٠ يوما. وأشارت التقارير أيضاً إلى أنه بعد ان تم احتجاز الاسيرات من قطاع غزة في معسكرات مؤقتة، نقلت العديد منهن الى سجن الدامون، والذي وصفته التقارير بأنه محطة إضافية للعزل الممنهج والإقصاء، حيث يتم منع الأسيرات من التواصل مع أي محامي، ولا يُسمح لهن بالاتصال بعائلاتهن، وذلك في انتهاك واضح لجميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي دعت الى حماية حقوق الاسرى والحفاظ عليهم والتي سبق وتمت الاشارة اليها.

الأسيرة المحررة نادية سعد من مخيم البريج، كانت واحدة من بين ١٠ نساء اعتُقلن في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣، بعد نزوحها من غزة. وتم نقلها وهي معصوبة العينين ومقيّدة اليدين والرجلين إلى معسكر عناتوت، وهناك وُضعت في "قفص يشبه أقفاص الحيوانات" في العراء والبرد القارس لمدة ١١ يوم دون أدنى رعاية طبية أو صحية، وتعرّضت للضرب والإهانة من المجندات الإسرائيليات، وتشكل هذه الشهادة مثالاً على طبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها الأسيرات من قطاع غزة (الميادين نت، ٢٠٢٤).

[٢٤] تقرير بعنوان: **جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟** موقع الميادين نت يجري مقابلات مع أسرى من قطاع غزة تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظل جريمة الإخفاء القسري ، الصحفية ميس ابو غوش، ٢٤ نيسان ٢٠٢٤ ، جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟ | الميادين

٣ التوصيات

ننظر في وزراة شــؤون المرأة بقلق بالغ الى ما تُعاني منه الاســيرات الفلســطينيات في ســجون الاحتلال الاسـرائيلي من ظروف مأسـاوية ومعاملة وحشـية تنتهك كرامتهن وانسـانيتهن، وتشـكل خطراً حقيقياً على حياتهن ومسـتقبلهن، وتنتهك بشـكل فاضــح جميع القوانين والمواثيق الدولية، ونضــم صــوتنا الى صــوت جميع المؤســســات الحقوقية المحلية والدولية في المطالبة العاجلة والفورية في توفير الحماية الدولية الفورية للأسـيرات الفلسـطينيات وخاصـة المريضـات والمسـنات منهن من خلال **إتخاذ الإجراءات التالية:**

١. إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على فتح سجونها ومعتقلاتها ومراكز توقيفها أمـام اللجـان الطبيـة واللجـان الحقوقيـة الـدوليـة، ومن ضـــمنهم الفريق العـامل المعني بالاحتجاز التعسفي.
٢. إجبار إســرائيل، الســلطة القائمة بالاحتلال، على إطلاق ســراح جميع الاســرى من المرضى والأطفال والنساء بما فيهم الأسرى والمعتقلين الإداريين فوراً، دون قيد أو شرط.
٣. ندعو جميع المؤسسات الحقوية الدولية الى تكثيف زياراتها للأسيرات والأسرى ونشر تقارير عن أوضاعهم.
٤. على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الصادر عام ٢٠٠٠، حول (المرأة والسلام والأمن) والتوصية العامة رقم ٣٠ المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع الصادرة عن لجنة اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، بما فيه الإمتثال لقرار المؤتمر الدولي (٢٦) للصليب الاحمر والهلال الاحمر عام ١٩٩٦ من خلال توفير الحماية الدولية للنساء ضحايا النزاعات المسلحة وخاصة الأسيرات الفلسطينيات اللواتي تَحتَجِزهُن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال الى ان تقوم بدورها في مساءلة الاحتلال الاسرائيلي على جرائمه بحق الأسيرات.
٥. دعوة الدول المتعاقدة على اتفاقيات جنيف إلزام الاحتلال الإســرائيلي، الســلطة القائمة بـالاحتلال، لإحترام التزامـاتهـا وفق اتفـاقيـات جنيف الثـالثـة والرابعـة لحمـايـة الأســـرى والمدنيين.

٦. دعوة المقررين الأمميين الخاصين لتحمل مسؤولياتهم في إعداد التقارير العاجلة وتسليط الضـــوء على انتهاكات حقوق الأســـرى الفلســـطينيين في الرعاية الصـــحية والمعاملة اللإنسانية، وفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

المراجع:

تقرير شامل عن الاسيرات بمناسبة يوم المراة العالمي ، صادر عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الاسرى الفلسطينيين "تضامن" ٨ اذار ٢٠٢٥.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملةأو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينةOHCHR |

تقرير بعنوان" طبيعة الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها الاسرى المرضى ، صادر عن هيئة شؤون الاسرى ، اذار ٢٠١٨.

التعذيب والمعاملة القاسية | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

قواعد نيلسون مانديلا: حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية | الأمم المتحدة

جرار ، خالدة (٢٠٢٣): ورقة بحثية بعنوان":الانتهاكات بحق الاسيرات والاسرى اثناء حرب الابادة الجماعية على غزة، الهيئة المتستقلة لحقوق الانسان. رام الله ، فلسطين

دراغمة، بسمة ، اشراف فايز، محاميد واخرون (٢٠١٧): الاثار الاجتماعية والنفسية لتجربة الاعتقال على أسر الاسيرات الفلسطينيات المحررت في محافظات شمال الضفة الغربية، اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

ابو حشيش ، رهام، واشراف د. سماح صالح (٢٠٢١): التحديات الاجتماعية التي تواجه الاسيرات الفلسطينيات القاصرات المحررات من السجون الاسرائيلية ، اطروحة ماجستير، جامعة النجاخ الوطنية

الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.. ظروف قاسية وحياة لا إنسانية..! | مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان

اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفلOHCHR |

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيةOHCHR |

الاخفاء القسري بحق معتقلي قطاع غزةpdf.

تقرير بعنوان: **جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟** موقع الميادين نت يجري مقابلات مع أسرى من قطاع غزة تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظل جريمة الإخفاء القسري ، الصحفية ميس ابو غوش، ٢٤ نيسان ٢٠٢٤ ، جريمة الإخفاء القسري.. ما هو مصير أسرى قطاع غزة؟ | الميادين

تقرير بعنوان "الاحتلال يفرج عن قرابة ٨٠ معتقلا من قطاع غزة" صـــادر عن جريدة الغد، بتاريخ ١٠ ابريل ٢٠٢٥

تقرير بعنوان الاسرى ومنع السفر، صادر عن نساء من اجل فلسطين يتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٩

هيئة شؤون الاسرى والمحررين

تقرير بعنوان "الاحتلال يعتقل في سـجونه ٢١ اسـيرة فلسـطينية" ، صـادر عن مؤسـسـة الضـمير ، يتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧